موقع العراق وأهميته في السياسة الخارجية لدول المجال الآسيوي الجديد

(دراسة في الجغرافية السياسية)

الأستاذ الدكتور
مجيد حميد شهاب البدري
الباحث
محمد كشيش خشان الموسوي
جامعة الكوفة - كلية الآداب

موقع العراق وأهميته في السياسة الخارجية لدول المجال الآسيوي الجديد (دراسة في الجغرافية السياسية)

الأستاذ الدكتور
مجيد حميد شهاب البدري
الباحث
محمد كشيش خشان الموسوي
جامعة الكوفة - كلية الآداب

المقدمة:

أدى تفكك الاتحاد السوفيتي في نهاية عام ١٩٩١ بعد انتهاء الحرب الباردة إلى حدوث تعديلات جيوستراتيجية تركت اثاراً بارزة على الساحتين الإقليمية والدولية، إذ وجدت العديد من الدول ومنها العراق،التي دامت علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي كإحدى أكبر قوتين أستمر وجودها لنحو سبعة عقود،ضرورة إعادة تكييف علاقاتها مع دول جديدة، ولاسيما، بعد أن عاد العراق إلى الساحة الإقليمية والدولية في ظل الانفتاح الجديد على العالم و منه دول أسيا الوسطى والقوقاز، بعد أن تكونت لهذه الدول الجديدة في الحياة السياسية حالة من الاستقلال بحدود دولية جديدة لم تكن موجودة سابقاً.

إن الأهمية الإستراتيجية لأي موقع تترك أثراً مميزاً في تأريخه السياسي وتطوره الاقتصادي كما في تعقد مشكلاته ومصيره ، إلا أن هذه الأهمية من الناحية الجغرافية السياسية متغيرة وغير ثابتة؛ لأنها مرتبطة بوضع الدولة أولا ، وبتغير الأقاليم الجيوبولتيكية المحيطة بها، وكذلك بتغير موازين القوى العالمية ،من ذلك تتوخى هذه الدراسة الجانب الجغرافي السياسي، وتحاول إبراز البعد الإستراتيجي لموضوع الموقع الجغرافي ، إذ أنها تهدف إلى تحديد الأهمية الإستراتيجية التي يتمتع بها موقع العراق، والكشف عن تأثير ودلالات الموقع في قوة العراق؛وذلك

لما للموقع العراقي من أهمية متزايدة عبر التأريخ جعلته يدخل ضمن إستراتيجيات الدول الكبرى. كما موقعه يمثل حلقة الوصل بين العالم العربي الإسلامي والعالم الآسيوي الإسلامي ، أي أنه في منطقة تتوسط العالم الإسلامي ، فضلا عن أن موقعه يمثل نقطة التقاء مختلف الثقافات والحضارات إطلالة الموقع الجغرافي لهذه الدول على بحر مغلق وحاجتها لمنافذ خارجية نحو العالم ولاسيما المنطقة العربية، لذلك يمكن تحديد مشكلة البحث انطلاقاً من ذلك.

١- ما وجه العلاقة الإستراتيجية بين موقع العراق الجغرافي والموقع الجغرافي لدول المجال الآسيوي الجديد.؟

٢-ما انعكاسات القرب الجغرافي للعراق مع المجال الآسيوي الجديد، وعلى العلاقات مع الدول العربية.؟

أما فرضية البحث فإن هناك مشكلة هي امتلاك العراق لموقع حساس استراتيجياً يصل بعده الجيوسياسي إلى تلك الدول المستقلة،لكن المشكلة تكمن في إن الموقع لا يمارس تأثيره الجيوسياسي اقتصادياً وسياسياً وإستراتيجياً مع أهمية وثقل هذا الموقع من الناحية الموردية الطاقوية، أو من حيث تأثيره التاريخي حضارياً وثقله السياسي في محيطة الإقليمي والدولي، بسبب تحجيم القوى الإقليمية لذلك الأثر خلال مدة ضعفه واحتلال قوى كبرى له حالياً، ويمكن صياغة فرضية الدراسة كالأتي:

١- إن موقع العراق له أهمية إستراتيجية بالنسبة لدول المجال الآسيوي الجديد.

٢ - يمارس العراق بموقعه الجغرافي دوراً مهماً في الربط بين الموقع العربي والآسيوي الجديد، وبذلك تتداخل المجالات مع بعضها ويتم تفعيلها.

أما هد ف الدراسة فيكمن الهدف من هذا البحث في محاولة التعرف على أهمية أثر الموقع العراقي بالنسبة للمحيط الآسيوي الجديد، واكتشاف مردود تأثيرات هذا الموقع على العلاقات الدولية،وتقديم توصيفات جغرافية سياسية

وجيوبولتيكية لما يكتنز هذا الموقع من موارد تؤثر على زيادة الفعل الاقتصادي للموقع وتأثيراته على الدوائر الأخرى.

أما حدود البحث فتقسم على قسمين، حدود مكانية وحدود زمانية، إذ اشتملت الحدود المكانية للدراسة على ألامتداد الجغرافي لموقع العراق الذي يتحدد بين دائرة عرض (٢٩,٦ْ - ٣٧,٢٧ ْ) شمالاً وخطي طول (٣٨,٣٩ْ - ٤٨,٣٦ْ) شرقاً على مساحة قدرها (٤٣٨,٣١٧ كم٢) وكذلك موقع دول المجال الآسيوي الجديد الذي يقع بين دائرتي عرض (٣٨ ْ - ٥٢ْ) شمالاً وبين خطي طول(٤٠ْ - ٨٠ْ) شرقاً،وعلى مساحة قدرها(٤,١٨٦,١٠٠كم٢).

أما الحدود الزمانية، فتتمثل في المدة التي أعقبت تفكك الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ وظهور دول المجال الآسيوي الجديد وأنفتاح العراق بعد عام ٢٠٠٣، ومستقبل علاقته مع تلك الدول في الأمد القريب.

في حين انطلق الباحث من معالجة موضوع بحثه على وفق منهج النظام (أنموذج تحليل النظم)،إذ يركز هذا المنهج على دراسة وتحليل الإجراءات التي تتأثر بالمجتمع والمكان وطبيعة النظام السياسي.

هناك في البحث مفاهيم عديدة أهمها مفهوم المجال الأسيوي الجديد المجال الآسيوي الجديد (New Asian Space) المجال معناه امتداد نفوذ الدولة الاقتصادي والسياسي خارج حدودها،بحيث يصبح الحيز الذي يستوعب نمو الدولة وامتدادها، وبذلك فهو فكرة وهمية، إذ إن مطالب الدول السياسية ليس لها حدود يمكن إن تنتهي عندها محاولة التوسع خارج حدودها بغية تثبيت المصالح الاقتصادية والسياسية [١].

وطالما نتحدث عن دول ذات أهمية كبيرة على الساحة الدولية من ناحية موقعها الجغرافي الحيوي وما يحتويه الموقع من ثروات طبيعية كبيرة،ومحاولة الدول الإقليمية والدولية مد نفوذها الاقتصادي والسياسي نحو تلك الدول،فهي بالتالي

مجالاً سياسياً، إذ برز على خريطة العالم السياسية، بعد تفكك الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١، ذلك المجال الجديد الذي لم يكن معروفاً من قبل وإنما كان يعرف بجمهوريات الاتحاد السوفيتي ، الذي ظهر إلى الوجود بعد ذلك التفكك [٢].

إذ عد تفكك الاتحاد السوفيتي نقطة تحول مهمة في بداية عقد التسعينات من القرن العشرين، مما أدى إلى حدوث تحولات جذرية تفاعلت تأثيراتها على شتى المستويات سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وإقليمياً ودولياً [٣]، إذ برزت العديد من الكيانات السياسية التي غدت جمهوريات مستقلة بذاتها وأطلق عليها جمهوريات (أسيا الوسطى والقوقاز) في المعنى الجيوستراتيجي الحديث، فجمهوريات (آسيا الوسطى) الممتدة من حيث الواقع الجغرافي من بحر قزوين غرباً، وهضبة البامير شرقاً وسلسلة جبال هندوكوش والحدود إلافغانية الإيرانية جنوباً، والإطراف الجنوبية للسهول الروسية شمالاً، أما إقليم القوقاز فهو الإقليم الجيوبولتيكي المكمل لإقليم أسيا الوسطى ،إذ تعتبر دول القوقاز مفتاحاً لدول أسيا الوسطى ، فعن طريقه يمكن لدول آسيا الوسطى الوصول إلى العالم الخارجي،إذ وصفت بأنها سدادة الفلين بالنسبة لدول آسيا الوسطى، فالقوقاز إقليم جبلي يقع بين البحر الأسود في الغرب وبحر قزوين في الشرق ، وتتقاسم الإقليم أربع دول هي(روسيا وجورجيا وأرمينيا وأذربيجان)، والقوقاز (❖)هو الاسم الشائع للمصطلح الروسي(القفقاس)(Kabkaz)، وبصرف النظر عن هذه الاختلافات ودلالتها، فإن ما يهمنا بالأساس في هذه المنطقة هو الجمهوريات الخمس بالإضافة إلى جمهوريات القوقاز التي ظهرت في القارة الآسيوية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي التي استقلت حديثاً كوحدات سياسية مستقلة، التي أطلق عليها الباحث مصطلح (المجال الآسيوي الجديد New Asian Space)، إذ تقع هذه الدول المستقلة حديثاً جميعها في قارة أسيا، وهي

كل من(كازاخستان، طاجاكستان، قرغيزستان، تركمانستان، أوزبكستان، أذربيجان، أرمينيا وجورجيا) الجمهوريات ماعدا (جورجيا وأرمينيا) تتسم بخصائص ثقافية –حضارية-إسلامية تميزها من باقي دول المجال الآسيوي الجديد، فهي تنتمي من حيث البعد العقائدي إلى الدين الإسلامي الحنيف، لذلك يطلق عليها بـ(جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية) أو (الجمهوريات الإسلامية في أسيا الوسطى).

أخذت الدول الكبرى والدول المحيطة بالعراق تسعى مجددا لإحياء علاقاتها مع دول المجال الآسيوي الجديد ،فعلاقة العراق مع تلك الدول وأهمية كل طرف فيهما تجاه الآخر، وكذلك الدور الذي يمارسه كلا الطرفين على الساحتين الإقليمية والدولية ناهيك عن كونها علاقات تاريخية مرت بمراحل عديدة ، وتكمن أهمية العلاقة بين العراق ودول المجال الآسيوي الجديد في أنهما عضوان نشيطان ومهمان على الساحة الدولية ، فالعراق بما يمتلكه من موقع جغرافي سياسي مهم بين دول المنطقة، وما يتمتع به من ثقل اقتصادي كبير على مستوى المنطقة والعالم يجعل منه دولة مهمة بالنسبة لدول المجال الآسيوي، الأمر الذي يدفعها إلى إقامة علاقات متميزة معه ، أما بالنسبة لدول المجال فهي كذلك تتمتع بموقع جيوستراتيجي مهم جعلها ساحة لصراعات إقليمية ودولية ما تزال جارية على أرضها، فضلاً عن قدرات اقتصادية مهمة تجلت بثراء مواردها الطبيعية ، كما أنها بقيت لقرون عديدة جسرا لمرور القوافل التجارية من العراق إلى الهند عبر آسيا الوسطى ثم إلى الصين وغيرها عبر طريق الحرير . لذلك فإن دراسة العلاقات العراقية مع دول جوار الجوار الجغرافي ستتم على محورين :

أولاً: علاقة العراق مع دول المجال الآسيوي الجديد:

حرصت جمهوريات المجال الآسيوي الجديد منذ استقلالها على إبراز هويتها القومية والإسلامية، وتحقيق استقلالها الفعلي بعيداً عن المؤثرات الخارجية، من

خلال إقامة شبكة من العلاقات السياسية والدبلوماسية مع العديد من دول العالم [٤]، وفي مقدمتها مستعمرتها السابقة التي انتهجت قيادتها للإعلان عن خطة لتحويل الاتحاد السوفيتي إلى تجمع بديل يسمى (اتحاد الدول ذات السيادة) (Union of states sovereign) يضم الجمهوريات السلافية على غرار الاتحاد الأوربي، فقد توصلوا إلى أتفاق لتكوين تجمع على أساس الاستقلال المتكافئ أطلق علية اسم (اتحاد رابطة الدول المستقلة) (Commonwealth of independent states)، إذ بادرت دول هذا المجال إلى الانضمام إلى الاتحاد تباعا بعد استقلال هذه الدول [٥]، وعلى الرغم من حداثة هذا المجال في الاستقلال إلى جانب مشاكله الاقتصادية توجهة دول هذا المجال صوب الخارج للخروج من مشاكلها، وفي المقابل اتجهت اليها أنظار المتنافسين من القوى الإقليمية والدولية ولاسيما (تركيا ، إيران ، إسرائيل ، الولايات المتحدة، روسيا، الاتحاد الأوربي)، ومن دون شك أنكشف أمام تلك الدول ولاسيما تركيا وإيران، عالم كان محجوزاً في الدولة السوفيتية لما يقارب السبعين عاماً، وله روابط عرقية ولغوية وثقافية ودينية مشتركة معها إذ أن تركيا هيأت لها الظروف الدولية والإقليمية فرصة سانحة لممارسة دور في هذا المجال الجديد، ولكي يرسموا صورة لعالم تركي جديد من بحر الأدرياتيك إلى حدود الصين وتكون تركيا في بؤرته.

أما إيران فهي الأخرى إحدى دول الجوار الجغرافي لهذا المجال التي تأثرت بتطوراته ، فقد سعت إيران لاستثمار المعطيات الثقافية والدينية واللغة المشتركة والعرق المشترك والحدود المشتركة وأخيرا النفط مع كل من طاجاكستان وتركمانستان في هذا المجال لترسيخ مصالحها وتعزيز علاقاتها معه، وباعتبار أن إيران وتركيا هي دول الجوار الجغرافي لهذا المجال، وبما أن إيران وتركيا هي دول جوار مع العراق ولها حدود تماس مع العراق، وهي دول لا يقل شأن العراق أهمية عنها من حيث الموقع، إذ يعتبر ذلك المجال جوار الجوار الجغرافي للعراق ،

وعلى الرغم من أن هناك الكثير من الروابط المشتركة التي تربط العراق مع ذلك المجال الجديد في مقدمتها الروابط اللغوية والدينية والثقافية والعرقية، فضلاً عن أن تلك الدول ترى في الموقع العراقي منفذا لها نحو منافذ برية وبحرية ولاسيما الدول العربية التي لها معها امتداد ثقافي وحضاري، فالموقع العراقي حلقة الربط بين الموقعين الآسيوي الجديد والعربي، وبالتالي يصبح للموقع العراقي ثقل جيوستراتيجي هام لتلك الدول، ونتيجة لأهميته الجيوبولتيكية كمعبر بري وبحري يربط تلك الدول اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً مع دول كانت في فترة من الفترات جزء منها ،ولهذا أصبح الموقع العراقي جزء يربط طرفي المعادلة الجيوستراتيجية في الإستراتيجية الكونية حاليا ومستقبلاً، مما يمنحه دور إقليمي أكبر ضمن تلك الإستراتيجية الكونية.

تلك الروابط والأهمية دفع بالعراق للمبادرة على الرغم من الحصار المفروض عليه إلى إقامة علاقات وصلات مع جمهوريات المجال الآسيوي الجديد من خلال إعلان اعتراف العراق بها، وتوقيعه على اتفاقيات عديدة معها في مجال النفط، كتلك التي عقدها مع كازاخستان، و استقبل العديد من طلبة جمهوريات المجال الآسيوي الجديد للدراسة في الجامعات العراقية ، كما حرص على تعزيز العلاقات الفنية والرياضية مع تلك الجمهوريات[٦]، وبعد عام ٢٠٠٣ أصبح العراق بموقعه الهام ، وانفتاحه على العالم الخارجي يلعب دورا هاما بالنسبة للمجال الآسيوي الجديد ، إذ يمثل موقع العراق أحد المنافذ البرية والبحرية نحو العالم الخارجي ولاسيما الوطن العربي .

تعد علاقة العراق مع دول المجال الآسيوي الجديد علاقة حديثة العهد،إذ نشأت بعد انفتاح العراق على العالم الخارجي ورفع الحصار الاقتصادي والسياسي الذي فرض عليه بعد اجتياحه للكويت عام ١٩٩٠، وما تلى ذلك من أحداث حتى انتهت عام ٢٠٠٣، بانفتاح العراق على محيطه الإقليمي البعيد، تلك الحقبة التي شهدت تفكك الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١،واستقلال دول المجال

الآسيوي عنه ، إلا أن الظروف التي مر بها العراق خلال تلك الحقبة حالت دون تأسيس علاقات مع تلك الدول، مما أدى إلى غياب أبرز قوة إقليمية وعربية عن ساحة الإحداث الإقليمية والدولية ، وعلى الرغم من تلك الإحداث، أخذ العراق مبادرة الاعتراف بتلك الدول بعد استقلالها، وكان من المؤمل لولا ظروف الحصار الاقتصادي والسياسي أن يمارس الدور المؤثر والفاعل في تأسيس علاقات مع تلك الدول بحكم مكانته في العالم الإسلامي والعربي، وامتلاكه لأبرز مقومات ذلك الدور، المتمثلة بموقعه وموارده الاقتصادية الكبيرة، وعلى الرغم من أن تلك الدول لم تكن قبل عام ١٩٩١ دولاً مستقلة، وإنما كانت ضمن الاتحاد السوفيتي، وممثلة خارجياً من قبل الاتحاد السوفيتي منذ ١٩٢٢، حين ظهر الاتحاد السوفيتي لأول مرة بصفة رسمية (Soviet union)، أذ لم تكن للعراق قبل الحرب العالمية الثانية أية علاقات مع الاتحاد السوفيتي؛ لارتباط العراق بالمعسكر الغربي، ووجود حكومة موالية بشكل مطلق لهذا المعسكر، إذ جاءت أول محاولة من قبل الاتحاد السوفيتي لإقامة علاقات مع العراق عام١٩٣٤، بعد توقيع العراق وأربع وثلاثين دولة دعوة لعصبة الأمم لقبول الاتحاد السوفيتي عضوا فيها ، إذ قابل وزير الخارجية السوفيتي رئيس الوزراء العراقي آنذاك وطلب إقامة علاقات بين البلدين، لكن الأخير رفض إقامة علاقات مع الاتحاد السوفيتي ، ثم تكررت محاولات الاتحاد السوفيتي لتأسيس مثل هذا التمثيل لكن الحكومة العراقية تمسكت برأيها الرافض لذلك، وفي ظل الحرب العالمية الثانية بدأت الأوساط القومية والوطنية المناهضة للسيطرة البريطانية بضرورة إقامة علاقات بين العراق والاتحاد السوفيتي، لذلك أبلغت الحكومة العراقية السفير السوفيتي برغبة العراق إقامة العلاقات بين البلدين وتبادل السفراء ، وفي عام ١٩٤١ تلقى السفير العراقي الإجابة من نظيره السوفيتي بقبول إقامة العلاقات السياسية مع العراق، واستعدادها لتعيين سفير لها في الحال[٧]، استمرت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في أثناء الأربعينيات وبداية الخمسينيات بشكل

طبيعي، حتى سادها التوتر بين الحين والأخر، ولاسيما في بداية عام ١٩٥٤عندما شنت حكومة (فاضل الجمالي) حملة دعائية ضد الاتحاد السوفيتي والحركة الشيوعية بشكل عام ،حركها اختلاف الرؤى والعقيدة السياسية في كلا البلدين ، وازداد الموقف توتراْ وتعمق أكثر على إثر قيام حلف بغداد عام ١٩٥٥، إذ شعر الاتحاد السوفيتي بالخطر من قيام هذا الحلف على أنه موجه ضده بالأساس .

وعند قيام ثورة ١٩٥٨،استؤنفت العلاقات الدبلوماسية بين العراق والاتحاد السوفيتي ، واستمرت العلاقات بين البلدين بالنمو المطرد، بينما شهدت العلاقات العراقية بعد انقلاب ١٩٦٣ انتكاسة جديدة وتردي ملحوظ فيها على اعتبار أن الاتحاد السوفيتي كان يدعم حكومة (عبد الكريم قاسم) ويساند الحزب الشيوعي العراقي في نشاطه ، وبعد سيطرة البعث على السلطة في العراق إثر انقلاب تموز عام ١٩٦٨، نظر الاتحاد السوفيتي إليها نظرة إيجابية واعتبرها خطوات تتماشى مع سياسة بناء الاشتراكية ومعاداة الغرب والامبريالية العالمية، كما أعلنت القيادة العراقية عن نيتها في تعزيز علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي، وعلى هذا الأساس شرعت الحكومة العراقية آنذاك باستئناف الاتصالات مع الاتحاد السوفيتي، وأبرمت العديد من الاتفاقيات للتعاون، كما أعيد تأسيس جمعية الصداقة العراقية – السوفيتية عام ١٩٧٢التي اعتبرت هذه المعاهدة حجر الزاوية في صرح العلاقات العراقي والاتحاد السوفيتي ومن ثم روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي [٨]، فخلال عقد السبعينيات عاشت العلاقات العراقية– السوفيتية عصرها الذهبي واستمرت مساندة الاتحاد السوفيتي للعراق خلال الحرب العراقية– الإيرانية والحقبة التي تلتها ،حتى عام ١٩٩٠ تلك الحقبة التي شهدت تغيرات جوهرية في الفكر والعقيدة السوفيتية أثرت بشكل مباشر على علاقات الاتحاد السوفيتي بالمجتمع الدولي وبالتالي أدت تلك التغيرات إلى تفكك الاتحاد السوفيتي .

ولاسيما رغبة شعوب دول المجال الآسيوي التي ضمت قسرا إلى حظيرة الاتحاد السوفيتي في إفساح المجال لبناء دولهم المستقلة ، كانت تلك أبرز ملامح العلاقات العراقية مع الاتحاد السوفيتي التي تميزت بالإيجابية والسلبية عبر مراحلها التاريخية ، وإذا كانت ظروف العراق السابقة حالت دون الالتفات إلى تأسيس علاقات دبلوماسية مع هذه الدول الأعضاء في أغلب المنظمات الدولية والإقليمية التي يتمتع العراق بعضوية فيها، ومنها منظمة المؤتمر الإسلامي، فقد يكون من المناسب خلال المرحلة الراهنة والمقبلة الالتفات إلى موضوع العلاقات مع هذه الدول التي مضى على نيلها الاستقلال أكثر من عقدين من الزمان، وإن دولاً لا يقل شأن العراق عنها (تركيا وإيران) أسست علاقات دبلوماسية منذ عام ١٩٩١، وقد تبعتها الصين للاعتراف بهذه الدول في عام ١٩٩١، ثم تأسيس علاقات دبلوماسية معها في عام ١٩٩٢[٩]، وعلى الرغم من أن العراق استطاع تأسيس علاقات مع بعض دول المجال الآسيوي ،بعد عام ٢٠٠٣، إثر انفتاح العراق على العالم الخارجي إذ عمدت الدبلوماسية العراقية إلى إقامة علاقات مع أغلب دول العالم ومنها دول المجال الآسيوي الجديد ، فقد أخذت الأخيَره أهمية خاصة بعد إسنادها وتأييدها لعملية (تحرير العراق)،في مجالات الاقتصاد والسياحة والثقافة والتعليم، فجمهورية كازاخستان كانت أول دول المجال التي أنشأت علاقات مع العراق ،إذ كان لكازاخستان دوراً مهم في الجهود التي قدمتها مع قوات التحالف في ما يسمى بعملية (تحرير العراق) العامل الذي حفز العراق على إقامة علاقات طيبة مع كازاخستان مبنية على الصداقة والعمق التاريخي والثقافي بين البلدين، فقد أكدت الحكومة الكازاخية أن للعراق دوراً في ظل الانفتاح الذي يعتبر من أولويات الحكومة العراقية الجديدة في إقامة علاقات تعاون مبنية على الصداقة والسلام والتسامح ونبذ الطائفية ليتمكن من العودة إلى وضعه الطبيعي وممارسة دوره الاستراتيجي في العالم العربي والإسلامي كبلد متميز في الميادين العالمية كافة، وفي مقدمتها مجال التعليم والثقافة، إذ كان هناك تعاون بين وزارة التربية

والعلوم الكازاخية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية لبحث أفاق التعاون العلمي بين الجامعات العراقية والكازاخية، وتسهيل مهمة الطلبة العراقيين الراغبين بإكمال دراستهم في الجامعات الكازاخية،أما في مجال التعاون السياحي فقد قامت وزارة السياحة الكازاخستانية بتوجيه دعوة إلى وزير السياحة والآثار العراقي لحضور اجتماعات الدورة الثامنة عشر للجمعية العامة لمنظمة السياحة العالمية التي عقد في العاصمة الكازاخية أستانا (٢-٩/تشرين الأول ٢٠٠٩)،إذ أكد وزير السياحة الكازاخي بأن العراق يتمتع بمواقع سياحية هامة في العالم الإسلامي والمتمثلة بالمواقع الأثرية والدينية ذات الأثر في نفوس المسلمين في أنحاء العالم كافة، وبدورها يمكن أن تكون منطلقاً يأخذ العراق منه دوره الستراتيجي في قيادة العالم الإسلامي ، كما يمكن أن تكون إحدى الركائز الأساسية التي تدعم القطاع الاقتصادي العراقي من خلال تطوير الجانب السياحي فيه[١٠]، وبالتالي تعزيز الوجود العراقي في دول المجال الآسيوي.

أما الجانب الاقتصادي، فقد كان الحقل الأوسع الذي نال الحصة الأكبر في مجال العلاقات بين الدولتين، إذ أوضحت الحكومة الكازاخية أن العراق وكازاخستان يرتبطان بعوامل مشتركة أهمها امتلاكهما النفط [١١]، فكازاخستان دول غنية لوجود النفط والغاز الطبيعي في باطنها، وتمتلك إمكانات صناعية وعلمية وثقافية أخرى، والعراق كذلك يمتلك الإمكانات الاقتصادية نفسها،وإن التعاون بينهما يؤدي إلى تطوير الاقتصاد بين الطرفين، فالعراق بحاجة إلى تعاون مشترك مع أي دولة من دول المجال الآسيوي لإعادة صياغة هيكلية الاقتصاد العراقي على وفق ما يتطلبه دوره الإقليمي منه، إذ يوجد في كازاخستان عشر شركات لمستثمرين ورجال أعمال عراقيين تعمل في المجال السياحي والخدمي ، وإن حجم التبادل التجاري بين الدولتين بلغ(٨) مليون دولار[١٢]، وانطلاقاً من مبدأ تعزيز العلاقات بين الدولتين اقترحت الحكومة الكازاخية توقيع مذكرة تفاهم بين غرفة تجارة كازاخستان واتحاد الغرف التجارية العراقية

وخلال الندوة الاقتصادية الثانية في العاصمة الكازاخية أستانا وتحت عنوان (الأمن الاقتصادي ليورآسيا في نظام المخاطر العالمية) وبناء على المبادرة التي أطلقتها الحكومة الكازاخية لتأسيس نادي العلماء الاقتصادي اليوروآسيوي التي شارك فيها أكثر من أربعين دولة لمناقشة الخطوات اللازمة للخروج من الأزمة المالية العالمية و كان للعراق حضوراً مشرفاً فيها، إذ طرح الجانب العراقي آراءه في هذا الموضوع وهذا الحضور يعد حجر الزاوية في انضمام العراق لتكتلات ومشاريع اقتصادية جديدة تعزز العلاقات مع دول المجال الآسيوي، ومن ثم دخول العراق ضمن ترتيبات اقتصادية جديدة مع تلك الدول انطلاقاً من مقوماته الجغرافية السياسية الكبيرة.

وعلى ضوء ذلك التقى السفير العراقي في أستانا بوفد من جمهورية كازاخستان ممثلين عن وزارة التجارة وبعض الشركات، وقد نقل الوفد رغبة الحكومة الكازاخية في تطوير العلاقات الاقتصادية مع العراق وإمكانية المساعدة في عملية إعادة الأعمار في العراق، واستعدادهم للتباحث حول هذه الأمور من منطلق الرغبة في استعادة العراق لمكانته الدولية على الأصعدة كافة ولاسيما الاقتصادية منها، وبالشكل الذي يخدم مصلحة العراق الذي يمثل ثقل دولي وإقليمي لتعزيز وتطوير العلاقات معه ،وقد نتج عن ذلك عقد العراق اتفاقية مع شركة (A K E P) الكازاخستانية المتخصصة بإنتاج المعدات الكهربائية التي تستخدم في مصانع النفط والغاز الطبيعي والتكرار لتصدير منتجاتها إلى العراق[١٣].

أما أذربيجان، فأنها البلد الثاني من دول المجال الآسيوي الجديد التي لها علاقات مع العراق نظراً لاشتراك الدولتين بعوامل ثقافية ودينية، ولتأكيد ذلك قام وفد من الحكومة العراقية برئاسة وزير الثقافة العراقي بزيارة إلى العاصمة الإذرية باكو يوم(٢٠٠٩/١٠/١٠) للمشاركة في اجتماع وزراء الثقافة لمنظمة المؤتمر الإسلامي الذي عقد في باكو للمدة من (١٣-١٥/ ٢٠٠٩/١٠) إذ قدم الوفد

العراقي طلباً للمؤتمر للموافقة على اعتبار النجف عاصمة للثقافة الإسلامية لعام (٢٠١٢) ، وقد التقى الوفد العراقي بوزير الثقافة الأذربيجاني وأكد تطوير العلاقات بين البلدين في المجالات العلمية والثقافية، ولاسيما أن لأذربيجان روابط دينية وتاريخية قوية مع العراق تمثلت في جانب الروابط الدينية ،إذ أن هناك عدداً لا يستهان به من الأذربيجانيين يأتون إلى العراق لزيارة العتبات المقدسة ، كما طلب الوفد العراقي من وزير الثقافة الإذري دعمهم في الحصول على موافقة المؤتمر لتكون النجف عاصمة للثقافة الإسلامية، ولاسيما أن أذربيجان كانت رئيسة المؤتمر، وسيكون لها دور فعال في موافقة المؤتمرين.

ومن هنا فقد كان لموقع العراق وما يحتويه من رموز دينية آثار بارزة في تنشيط العلاقات مع دول المجال الآسيوي، ناتج عن الامتداد والروابط الاثنوغرافية بين الطرفين، وبحصول الوفد العراقي على موافقة المؤتمرين على أن تكون النجف الأشراف عاصمة للثقافة الإسلامية لعام٢٠١٢ ،مما يعد نقطة تحول في مسار العلاقات بين العراق ودول المجال الآسيوي الجديد، التي تنتمي أغلبها إلى المنظمة الإسلامية كخطوة أولى لزيارة العراق، وإقامة علاقات في شتى المجالات مع تلك الدول[١٤]، كما يمكن أن يكون العقدة التي تتفرع منها مصالح المحيط الإقليمي القريب والبعيد انطلاقاً من تلك الروابط.

أما في المجال الاقتصادي فقد عقد العراق عدة اتفاقيات مع أذربيجان في شتى المجالات على أثر قيام وزير التجارة العراقي بزيارة إلى أذربيجان لتوقيع اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والفني والعلمي والثقافي على أن يتم تنفيذ قسم منها في المستقبل القريب، ففي مجال النقل فقد قامت المنشأة العامة للطيران المدني بافتتاح الخط الجوي بين العراق وأذربيجان، وذلك بإجراء رحلات منتظمة ابتداء من(٢٠٠٩/٩/٢٧)، وهو أول خط نقل جوي مباشر بين العراق ودول المجال الآسيوي، لغرض نقل الزوار الأذربيجانيين إلى العراق لزيارة العتبات

المقدسة[١٥]، مما يعد نقطة تحول في أهمية الموقع العراقي من خلال الارتباط بخطوط النقل الجوي مع محيطه الإقليمي البعيد.

أما في المجال العسكري فكان هناك تعاون بين الحكومة الأذربيجانية والعراقية، إذ قامت بإرسال وفداً يضم عدداً من الخبراء في المؤسسات الأذربيجانية الصناعية والعسكرية للاطلاع على أوضاع العراق عن كثب ، كما قامت الحكومة الأذربيجانية بإرسال خبراء عسكريين لتدريب القوات العراقية، كون أذربيجان تمتلك الكثير من الخبرات العسكرية التي ورثتها من الاتحاد السوفيتي السابق، وبذلك أخذ التعاون بين العراق وأذربيجان في المجال العسكري جانباً مهماً ولاسيما في حراسة الحدود وحمايتها عن طريق المشاركة في نشاط مركز التدريب المؤسس من قبل حلف الناتو في بغداد[١٦]، فموقع أذربيجان يتيح للعراق الاتصال دول المجال الآسيوي كافة،فهي مجاورة لأرمينيا وجورجيا، ولها إطلالة على بحر قزوين، ومنها إلى باقي دول المجال الآسيوي، فهي الأقرب جغرافياً إلى العراق من باقي تلك الدول، ولها علاقات اقتصادية قوية مع الجارة تركيا، التي يمكن من خلالها الارتباط بالاقتصاد العراقي، ولها أهميتها الاقتصادية والسياسية في المنطقة؛ لذا فإن أي تقارب بين العراق وأذربيجان يكون له أهميته في الترتيبات السياسية والاقتصادية الجديدة في المنطقة.

أما طاجاكستان، فهي الدولة الثالثة من دول المجال الآسيوي الجديد الذي أقام العراق معها علاقات سياسية ،اقتصرت على التمثيل الدبلوماسي فقط، إذ زار وفد من جمهورية العراق العاصمة دوشانبيه للمشاركة في احتفال الإمام أبا حنيفة، وعلى إثر ذلك التقى الوفد العراقي برئيس جمهورية طاجاكستان السيد (إمام علي رحمن) بتأريخ (٢٠٠٩/١٠/٦) الذي أكد على أهمية بناء العلاقات مع جمهورية العراق، وأن هناك عوامل مشتركة كثيرة تربط طاجاكستان مع العراق كالتأريخ المشترك والثقافة وحتى اللغة ، كما أن الإمام أبا حنيفة نفسه يشكل نقطة اشتراك كبيرة بين العراق وطاجاكستان، ذلك أن جذوره تعود إلى بلدة

طاجاكستان، وأكد الرئيس الطاجاكستاني بأنه سيقوم بزيارة العراق لتعزيز العلاقات بين البلدين في مجالات عديدة أهمها الجانب الاقتصادي، نظراً لما يتمتع به العراق من موارد طبيعية على مستوى بلدان إقليمه، مما يعود بالنفع على الاقتصاد الطاجاكستاني(١٧).

أما بقية دول المجال الآسيوي الأخرى فلم تكن للعراق معها علاقات على الرغم من زيارة بعض الوفود إلى العراق كالوفد الجورجي ، والسبب في ذلك يعود إلى الظروف التي مر بها العراق ، كما أن هناك بعض المحددات التي استغلت من قبل دول إقليمية كإسرائيل للحيلولة دون قيام علاقات عربية – عراقية مع دول المجال الآسيوي الجديد ، مما يتطلب إقامة علاقات أوسع مع تلك الدول من خلال فتح قنوات سياسية مع هذه الدول، والبدء بإقامة تمثيل دبلوماسي متبادل مع جميع دول المجال الآسيوي، وأن يتم فتح قنصليات في عواصم هذه الدول.

ولا تقل أهمية الإقليم بالنسبة للدول العربية ومنها العراق فيما لو أولت علاقاتها مع دول المجال الآسيوي الاهتمام المطلوب، وسعت إلى استثمار الصلات التاريخية التي كان للإسلام دوراً محوري في غرس جذورها ، إلا أن غياب الوجود أو الدور العربي مقابل أدوار دول إقليمية (إسرائيل، إيران ،تركيا) التي هي أقل إمكانات اقتصادية من الدول العربية، أن تمارس تلك الأدوار ،مقابل الإمكانات الاقتصادية الكبيرة لدى العديد من الدول العربية التي يتعذر في كثير من الأحيان تلمس وجود تأثير عربي واضح في المنطقة ، وباستثناء بعض الاستثمارات البسيطة التي تسهم بها المملكة العربية السعودية وقطر وسلطنة عمان ، فإن الوجود العربي يكاد يكون معدوماً أما أهمية إقليم دول المجال الآسيوي الجديد بالنسبة للعراق ، إذ أن أهمية الإقليم لا تقل شأناً بالنسبة للعراق عما عليه بالنسبة للدول التي لعبت أدواراً ثانوية أو اللاعبين الدوليين الثانويين من النواحي الجيوبولتيكية أو الجيوستراتيجية أو الاقتصادية

والاجتماعية، فتسمية(قلب آسيا) التي أطلقها على الإقليم العديد من الباحثين المتخصصين لم تطلق جزافاً بالنسبة لأهمية الإقليم للدول العربية، ومنها على وجه التحديد العراق، لاسيما أن دول المجال الآسيوي كوحدة جغرافية تعد من دول جوار الجوار بالنسبة للعراق.

ثانياً: أهمية الموقع العراقي لدول المجال الآسيوي الجديد

إن للعراق أهمية خاصة بالنسبة لدول المجال الآسيوي الجديد، فلا يمكن بأي حال من الأحوال استثناء الرابط المتشعب بينها وبين العراق عند دراسة أهمية العراق بالنسبة للمجال، ولاسيما أن أرضه تختزن ثاني أكبر احتياطي نفط وغاز عالميين بعد منطقة الخليج العربي ،و أن الموارد الاقتصادية ولاسيما النفطية منها التي برز الاهتمام بها عالمياً بشكل أكبر بعد أحداث تفجيرات الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١، كانت أحد الأسباب الرئيسية التي أدت إلى زيادة الاهتمام الدولي بالمجال الآسيوي الجديد، ومن ثم التركيز على قضية الترابط بينه وبين دول المنطقة برمتها، ولاسيما أن هناك اعتقاداً يسود بقوة بوجود علاقة وثيقة بين ما يسمى بحرب (التحالف الدولي على الإرهاب)بقيادة الولايات المتحدة وبريطانية عقب تلك التفجيرات ضد حركة طالبان وتنظيم القاعدة، وبين موارد الطاقة الكبيرة في بحر قزوين ،و نفط الخليج العربي، والنفط بما يكتسبه من أهمية كسلعة إستراتيجية يعد من العوامل المشتركة ليس بالنسبة إلى الدول المنتجة أو المصدرة له فحسب ، بل بالدرجة الأساس بالنسبة للدول التي هي بحاجة له أيضاً، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية التي تحرص على تأمين مصادر الطاقة الآمنة ، التي يعد العراق جزءاً هاماً في معادلتها الإستراتيجية، بما يتوافر داخل أراضيه من مخزون احتياطي عالمي من النفط والغاز الطبيعي، مما يعزز نظرية الترابط النسيجي

بين العراق ودول المجال الآسيوي الجديد [١٨]، ليس على مستوى موضوع النفط كسلعة أساسية دولية فحسب، بل في المجالات الأمنية، فأهمية العراق لدول المجال الآسيوي يمكن أن تكون على وفق المحاور الآتية:

١- أهمية المشتركات التاريخية والدينية والحضارية:

ينفرد العراق بالعديد من المشتركات مع سكان دول المجال الآسيوي الجديد الذين ينظرون إلى العراق بوصفه مهداً للحضارة الإسلامية، وبأن أهم عواصم ومدن الإسلام هي عراقية ، ولا يخفى سكان دول المجال مشاعر الود إزاء العراق انطلاقاً من هذه المشتركات التي ينفرد بها العراق الذي يتميز عن غيره بوجود أغلب الرموز والمراقد والأضرحة والمقامات الدينية على أرضه ، ناهيك عن وجود ترابط ونسيج اجتماعي ومشتركات حضارية بين شعوب دول المجال الآسيوي ومكونات الشعب العراقي، الذين هم من أصول عرقية جذورها في دول المجال الآسيوي الجديد التي تزيد من مشاعر الرغبة في التواصل والتقارب والاحترام لدى سكان دول المجال الآسيوي صوب العراق[١٩].

كما أن دول الجوار (تركيا وإيران) لعبت دوراً من خلال استخدام إرثها التاريخي والحضاري كنوع من أساليب الاندماج الثقافي مع أقوام دول المجال الآسيوي ، وما يؤكد هذا أن وزارة الخارجية الإيرانية أنشأت مكتباً بحثياً في مركز الدراسات السياسية والدولية التابع لها تخصص بدراسة أمور دول المجال الآسيوي وشرع منذ عام ١٩٩٢ بإصدار دورية فصلية ، ومنذ ذلك الحين يعقد المركز مؤتمرات سنوية لمناقشة شؤون المنطقة[٢٠]، كما انتهجت تركيا أسلوباً يكاد يكون مشابهاً للأسلوب الإيراني من خلال نشر عدد من الدوريات المتخصصة بشؤون دول المجال الآسيوي الجديد، فللعراق ثقله الاستراتيجي في دول المجال الآسيوي، منطلقاً من مقوماته الجغرافية، فبإمكان العراق انتهاج أسلوباً مشابهاً للأسلوب الإيراني والتركي انطلاقاً من مقوماته الجغرافية السياسية التي تربطه مع

تلك الدول، بحيث يصبح للعراق ثقل إستراتيجي موازن لثقل تركيا وإيران في تلك الدول، ومن ثم فإن تلك المشتركات لها أهميتها في تعزيز التعاون في مجالات عديدة، ولاسيما الاقتصادية والسياسية.

٢- إحياء طريق الحرير بالنسبة للعراق:

تنامى الاهتمام الدولي مؤخراً وتحديداً بعد استقلال دول المجال الآسيوي بضرورة أحياء طريق الحرير بوصفه أحد الوسائل الحيوية لنقل السلع والبضائع، ولربط الشرق بالغرب بالطرق البرية، وفيما سعت دول المجال إلى تشجيع ذلك رغبة منها في استعادة مكانتها الاقتصادية والتاريخية والجيوبولتيكية فعمدت إلى أحياء دور الطريق ولاسيما أنها دول حبيسة، ليست لديها أطلاله على البحار الدولية أو المفتوحة بهدف الاتصال مع دول العالم ،مما شجع دول الجوار ومنها إيران على تطويرالتواصل مع هذه الدول التي لها حدود مشتركة معها، وإن إسهام العراق بدوره في هذا المضمار يأتي من خلال تهيئه طرق إستراتيجية ترتبط بالطرق الإيرانية عند الحدود الدولية من أجل إيصال هذه الدول مع العراق براً،كما إن هناك تحركاً إيرانياً جاداً مع أغلب دول المجال الآسيوي الجديد لتعزيز اتفاقية النقل الإقليمية التي أبرمتها إيران عام ١٩٩٣ مع أغلب دول المجال، تم بموجبها الاتفاق على ربط هذه الدول بطرق برية وصولاً إلى ميناء بندر عباس وبندر خميني على بحر عمان والخليج العربي، كما استطاعت إيران عام ٢٠٠٠ من تطوير خط سكك حديد كازاخستان – إيران المعروفة بخط (ألماتا- سرخس- طهران) الدولي، ليسهم بدوره في دعم العلاقات التجارية وحركة السياحة في المنطقة[٢١]، كما أن العراق يرتبط مع تركيا بشبكة من الطرق التي تمكنه من الاتصال بدول المجال الآسيوي الأقرب إلى تركيا.

مما يعني أن فرصاً عديدة َستهّيئ للعراق للاستفادة من هذه الطرق أيضاً لنقل البضائع وكذلك لنقل الحجاج والمعتمرين الراغبين بالمرور بالأراضي العراقية،

لقصر المسافة البرية عبرها إلى الديار المقدسة، فضلاً عن تلبية رغبة مسلمي أغلب دول المجال الآسيوي الملحة لزيارة العتبات والمراقد المقدسة في العراق، ومواسم الحج والعمرة أو غيرها،سواء عن طريق إيران التي يرتبط معها بعدة طرق وهي بدورها ترتبط مع دول المجال الآسيوي،أو عن طريق تركيا التي يرتبط العراق معها بطرق أخرى، وبذلك يكون لدى العراق عدة طرق وفرص ومنافذ نحو تلك الدول يمكن استغلالها في تعزيز أهمية موقعه الجغرافي بالنسبة لتلك الدول، فمن خلال تلك المنافذ يرتبط مع دول إقليمه البعيد ليهيئ الفرصة لها للنفوذ نحو الخارج.

٣- أهمية إقامة التعاون في إطار منظمة التعاون الاقتصادي(أيكو):

تأسست منظمة التعاون الاقتصادي المشهورة أيكو(ECO) (Economic cooperation organization-) عام ١٩٨٥،وهي منظمة إقليمية تضم كل من الجمهورية الإسلامية الإيرانية ، باكستان ،تركيا، لتنشيط الاقتصاد، وخلق منظمة للتعاون الإقليمي من أجل التنمية، وفي عام ١٩٩٢ استقبلت دول من المجال الآسيوي الجديد أثر استقلالها بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وكان غرض المنظمة تنشيط التجارة الإقليمية بين الدول الأعضاء والتخفيض التدريجي للحواجز بوجه التجارة ، وتنشيط دور المنظمة في التجارة العالمية والدمج الاقتصادي لاقتصاديات الدول الأعضاء في الاقتصاد العالمي، وتنمية الروابط التاريخية والثقافية بين سكان المنظمة، وتنشيط التعاون المتبادل مع المنظمات الأخرى الإقليمية والدولية[٢٢].

وقدر تعلق الأمر بالعراق فليس هناك ما يحول دون انضمام العراق إلى منظمات كهذه تعنى بالتعاون الاقتصادي الإقليمي في النواحي كافة، فله إمكانات

اقتصادية كبيرة تفوق أغلب دول المنظمة، وليس هناك عائق يمنع انضمام العراق إلى مثل تلك المنظمة ولاسيما أن العراق بلد مجاور لدول أعضاء في المنظمة، إذ تمنحه تلك الإمكانات الكثير من المزايا الاقتصادية التي يقدمها لدول المنظمة فهو مفتاح للوطن العربي بالنسبة لتلك المنظمة، ولاسيما بعد تسلم رئيس الجمهورية العراقية (جلال طالباني) دعوة من الرئيس الإيراني لحضور قمة (أيكو) المنعقد في (٢٠١٠/٣/١١) في طهران كدولة ضيفه، وأكد رئيس الجمهورية العراقية أن دعوة العراق للمؤتمر تمثل نقطة مهمة لبداية تعزيز العلاقات مع منظمة التعاون الاقتصادي[٢٣]، وبالتالي يمكن انضمام العراق إلى مثل تلك المنظمة. كما أن العراق يتمتع بالعديد من المزايا الجغرافية التي تؤهله ليكون عضواً فاعلاً فيها ولاسيما أنه قد نشط مؤخراً للحصول على عضوية منظمة التجارة العالمية التي ستؤهله للإسهام بدور فاعل في المنطقة، بما لديه من قدرات اقتصادية كبيرة، فضلاً عن إمكانية التنسيق مع المنظمات الإقليمية التي ترتبط معها دول المنظمة بعلاقات مشتركة مثل(منظمة جنوب شرق آسيا –آسيان) و (سارك- رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي) وغيرها من المنظمات الأصلية، أو تلك المتفرعة عنها، التي لها أثر اقتصادي وسياسي في القارة الآسيوية.

٤- الربط بالقناة الجافة:

إن مشروع القناة الجافة ليس وليد اللحظة، فالفكرة كانت موجودة في بداية القرن الماضي وكان اسمه(خط بغداد – برلين)، وبسبب الحرب العالمية الأولى لم ينفذ المشروع، ومن ثم جاء البريطانيون ونفذوا جزءاً من المشروع في أثناء احتلالهم للعراق، إذ تم مد خط سكك حديد من بغداد إلى الموصل .

ويشكل مشروع الربط الاقتصادي (القناة الجافة) بين مناطق البحار التالية "البحر المتوسط و البحر الأسود وبحر قزوين والخليج العربي وصولاً إلى البحر الأحمر، مشروعاً طموحاً واعداً والدفع بهذا المشروع الذي يجعل العراق موقعاً

مهماً كجسر أساسي بين الخليج العربي من ناحية وأوربا وآسيا من ناحية أخرى، بينما تمثل تركيا فيه جسراً بين العراق ودول المجال الآسيوي الجديد،التي تبحث عن مثل هذه المنافذ البرية ،التي توصلها بالخليج العربي، إذ يمكن لمشروع الربط الاقتصادي أن يشمل منطقة واسعة للغاية[٢٤]، أوسع من الدائرة العربية ودائرة المجال الآسيوي، لتشمل الجوار الجغرافي لدول المجال الآسيوي، والجوار العربي للعراق،أي عملية ربط المناطق الخمس بمنطقة إستراتيجية يكون العراق مركزها، لذلك فهو مشروع استراتيجي كبير يقوم بعملية ربط ضمن مرحلتين، الأولى يتم بموجبه ربط ميناء الفاو الكبير وميناء أم قصر بشمال أوربا وآسيا عبر تركيا، أما المرحلة الثانية فهو ربط ميناء أم قصر عبر سوريا بميناء طرطوس واللاذقية، وبذلك يتم ربط البحر المتوسط بالخليج العربي وهذه القناة سوف تصبح موازية لقناة السويس، إذ أنها تتميز بمميزات منها[٢٥] :

١- إن النقل عبر القناة الجافة سوف يكون أقصر من الناحية الزمنية مما لو نقل عبر قناة السويس.
٢- كلفة النقل عبر القناة الجافة ستكون أقل ، لأن الذي يسلك طريق القناة الجافة يتجنب دفع رسوم باهظة للمرور عبر قناة السويس.
٣- يمثل النقل عبر القناة تعزيزاً لعلاقات العراق مع دول المجال الآسيوي وتحقيق تعاون اقتصادي يحقق لدول الإقليم القريب والبعيد إمكانات اقتصادية كبيرة.

إن هذه الأسباب ستكون منطلقاً لتجميع دول البحر المتوسط والبحر الأسود وبحر قزوين لنقل بضائعها إلى الخليج العربي وشرق آسيا عبر العراق وتركيا، ولهذا فهو مشروع استراتيجي هام، وضعت التصاميم الأولى لهذا المشروع عام ٢٠٠٦، وبوشر بالعمل لإنجازه عام ٢٠٠٨ وبكلفة أولية مقدارها (١٣) مليار دولار، وبمسافة قدرها (٢٠٢٠كم)، وقد تم إنجاز المرحلة الأولى منه في (٦/١ / ٢٠٠٩)، ليتم تسير أول حمولة من ميناء أم قصر إلى ميناء طرطوس على البحر

المتوسط ، أما المرحلة الأخرى التي هي قيد الانجاز تتمثل بنقل البضائع من العراق إلى شمال أوربا و وسط آسيا، وهي عملية ربط سككي مع تركيا عن طريق ربط الموصل بزاخو ليكون هناك ربط مباشر بتركيا دون الحاجة إلى المرور بـ(٨٥كم) في سوريا،ومنه إلى دول المجال الآسيوي التي ترتبط هي الأخرى مع تركيا بخطوط نقل مباشرة .

كما يتيح مشروع القناة الجافة للعراق أمكانية الربط مع خط سكك الحديد القادم من دول المجال الآسيوي عبر إيران بميناء أم قصر وميناء الفاو وعبرها إلى القناة الجافة نحو الدول العربية .

٥- مشروع نابوكو:

يمتلك العراق احتياطي كبير من الغاز الطبيعي، وإن انضمام العراق إلى اتفاقية مشروع أنابيب نابوكو لنقل الغاز الطبيعي من دول المجال الآسيوي الجديد إلى أوربا ليؤكد من جديد أهمية موقعه بالنسبة لشبكات إمداد الطاقة العالمية، إذ تنص الاتفاقية على مد أنبوب لنقل الغاز بطول (٣٣٠٠ كم) من دول المجال الآسيوي والعراق وإيران إلى أوربا مروراً بتركيا، إذ يشكل هذا المشروع العملاق أهمية كبيرة لهذه الدول من حيث ضمان الطاقة وتنوع مصادرها ، يبلغ حجم الضخ السنوي (٢٥-٣٠) مليار قدم مكعب سنوياً[٢٦]، يسهم العراق بتوفير نحو(٥ ،١) مليار قدم مكعب سنوياً للمشروع وهي كمية كافية لإمداد المرحلة الأولى للمشروع في بداية عام ٢٠١٤، مما يجعل الغاز المنتج فيه على درجة شديدة من الأهمية وسيلعب دوراً هاماً في إطلاق مشروع نابوكو[٢٧].

أي يمكن لهذا المشروع إعطاء العراق أهمية جيوستراتيجية موازية لأهمية دول المجال الآسيوي الطرف الأخر في المعادلة الإستراتيجية لهذا المشروع، وبذلك يصبح العراق طرفاً بل جزءاً في الصراع الدائر حول إمدادات الطاقة بالنسبة للغرب، مما يكسب الموقع العراقي أهمية جديدة تطلق له عنان ممارسة دور ليس

إقليمي فحسب، وإنما دولي من خلال تحكمه في أمداد الطاقة للغرب،مما له الأثر في أن يكون العراق أحد الفواعل الرئيسية في ترتيبات الأمن في المنطقتين العربية والآسيوية الجديدة ، مما يتيح له الدخول في تكتلات ومنظمات اقتصادية عالمية تجعل منه أحد المتحكمين بإمدادات الطاقة للعالم، وانطلاقاً من ذلك يصبح للعراق دور رئيسي في لعبة الشطرنج في المجال الأوراسي، وكما أن بإمكان إمدادات الغاز الطبيعي القادمة من العراق أن تفي باحتياجات تركيا والقضاء على أبرز العقبات التي تقف أمام مشروع نابوكو.

Abstract

This thesis aims at searching about the strategic role of Iraqi location according to the new Asian states, which appear after the end of the cold war and the collapse of soviet union in 1991,Iraq has geopolitical influence extended to new liberated states through its high bourn s Iran and Turkey, In spite of the blockade when these states had liberated and after 2003 the importance of Iraqi location had returned again as a corridor reaches these states by land and sea with the world.

One of these are Arabic countries, the Iraqi location became the land, sea, and space bridge which connects these countries with each others.

The states of the new Asian space are land locked , they are states located locked sea , so they eager to reach the rest of the world, Iraqi location presents external ways to these states, to these states Iraqi location is land and sea corridor.

الاستنتاجات

١- يتمتع العراق بمقومات جغرافية أهمها موقعه الجغرافي ومساحته ومكانته في الإقليم، وقوته السكانية وموارده الطبيعية ، وتغير نوع النظام السياسي فيه،

هذه المؤشرات تعد حجر الزاوية في دوره المستقبلي الاستراتيجي تجاه ذلك المحيط .

٢- المتغير الجغرافي من أبرز المتغيرات المادية والمجتمعية التي تؤثر في دوره ورسم سياسته الخارجية من خلال تأثير الظروف الجغرافية الطبيعية والبشرية على السلوك الخارجي له.

٣- تعد إطلاله العراق البحرية المنفذ الذي يستطيع من خلاله العراق الاتصال بالعالم الخارجي، والعامل الذي يمكن الموقع العراقي من تقديم منفذ بحري لدول المجال الآسيوي الجديد التي لا تطل على بحار خارجية ،ومن ثم أيجاد أرضية للتعاون مع محيطه الجديد.

٤- لم يكن للعراق قبل عام ٢٠٠٣ أي علاقات مع دول المجال الآسيوي الجديد بصورة مباشرة بسبب تحجيم العراق خلال تلك المدة، ولكن بعد ذلك العام ونتجه لتطلع العراق على المحيط الإقليمي ولأهميته الجيوستراتيجية أخذ العراق وتلك الدول في بناء علاقات سياسية أكثر من كونها اقتصادية حالياً وفي المستقبل، فمن المؤمل أن تكون تلك العلاقات أوسع من ذلك، فتلك الدول والعراق يمتلكون الموارد الطبيعية الكبيرة يأتي في مقدمتها مورد النفط والغاز الطبيعي الذي من شأنه تعزيز العلاقات والتقارب بينهم في ميادين شتى.

٥- تبني العراق بعد انفتاحه عام ٢٠٠٣ مشاريع اقتصادية وسياسية فعلت من أهمية الموقعه الجغرافي بالنسبة لتلك الدول من خلال إنشاء خط القناة الجافة، ومشروع ميناء الفاو الكبير.

قائمة المصادر والمراجع

(١) محمد عبد المجيد عامر، دراسات في الجغرافية السياسية والدولة، (أسس وتطبيقات)، دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية،١٩٨٢،ص١٦١.

(٢) محمد عبد الرحمن يونس العبيدي، الإستراتيجية الإيرانية تجاه جمهوريات أسيا الوسطى، نشرة متابعات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، المجلد (٤)، العدد(٩)، ٢٠٠٧، ص١.

(٣) أحمد سلمان محمد ضباب المعموري، دور تركيا في الإستراتيجية الأمريكية تجاه الوطن العربي، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، جامعة المستنصرية، ٢٠٠٥ ، ص ٧٧

(❖)القوقاز (مصطلح القوقاز أو القفقاس هو مصطلح قديم أستخدم منذ القرن السادس قبل الميلاد ويعني الجبال المنحصرة بين البحار، وله معنى جغرافي أخر البلد أو العالم الذي تتناصفه الجبال العالية بين شرقي أوربا وغربي أسيا).

(٤) محمد عبد الرحمن يونس العبيدي، مصدر سابق ، ص١.

(٥) طالب حسين حافظ، مصدر سابق ، ص ١٠٥.

(٦) -رواء زكي الطويل ،الغايات والمكاسب الصهيونية في جمهوريات أسيا الوسطى الأسلامية،مجلة دراسات دولية،العدد(١٦)،مركز الدراسات الدولية،جامعة بغداد،٢٠٠٢،ص١٩٧

(٧)-عبد المناف شكر جاسم، العلاقات العراقية السوفيتية(١٩٤٤-١٩٦٣)، الطبعة الأولى ،مطبعة الحكم المحلي، بغداد، ١٩٨٠، ص٤٩-٥١.

(٨)-جابر حسون علي، العلاقات العراقية – السوفيتية الروسية ، بحث مقدم إلى معهد الخدمة الخارجية، معهد الخدمة الخارجية، وزارة الخارجية العراقية ، ٢٠٠٦ ، ص ٩-١٥.

(٩) محمد عبد السلام،مشكلات الأمن الوطني لدول الكومنولث المستقلة، في ندوة الوطن العربي وكومنولث الدول المستقلة، الجامعة العربية،دار الهلال،القاهرة، ١٩٩٤،ص٣٣١-٣٣٢

(١٠)-وزارة الخارجية العراقية، دائرة علاقات أسيا واسترا ليزيا وأفريقيا، وثائق خاصة عن علاقة جمهورية العراق مع جمهوريات أسيا الوسطى، ٢٠٠٩/٤/٦.

(١١) وزارة التجارة العراقية، دائرة العلاقات الخارجية، قسم دول أسيا الوسطى، ملفات خاصة عن العلاقات الاقتصادية بين العراق وجمهورية كازاخستان، ٢٠٠٩/١١/٦.

(١٢)- وزارة التجارة العراقية، دائرة العلاقات الخارجية، قسم دول أسيا الوسطى، ملفات خاصة عن العلاقات الاقتصادية بين العراق وجمهورية كازاخستان، ٢٠٠٩/١١/٦.

(١٣)-وزارة التجارة العراقية ،دائرة العلاقات الخارجية، مقابلة شخصية مع مدير قسم دول آسيا الوسطى، بتأريخ ٢٠٠٩/١٢/٣١.

(١٤) وزارة الخارجية العراقية، دائرة علاقات أسيا واسترا ليزيا وأفريقيا، وثائق خاصة عن علاقة جمهورية العراق مع جمهورية أذربيجان، رقم الوثيقة ٤٢٨، ٢٩/٩/ ٢٠٠٩.

(١٥)- وزارة الخارجية العراقية، دائرة علاقات أسيا واسترا ليزيا وأفريقيا، وثائق خاصة عن علاقة جمهورية العراق مع جمهورية أذربيجان، رقم الوثيقة ٤٢٧٩٥/٤/٢/٥، ٢٠٠٩/١١/١٢.

(١٦) المصدر نفسه، رقم الوثيقة ٤١٤، ٢٠٠٩/٦/١٤.

(١٧) وزارة الخارجية العراقية، دائرة علاقات أسيا واسترا ليزيا وأفريقيا، وثائق خاصة عن علاقة جمهورية العراق مع جمهورية طاجاكستان، تأريخ الوثيقة ٢٠٠٩/١٠/٢٨

(١٨)-يحيى صالح مهدي الجوراني، الأهمية الجيوبولتيكية لإقليم أسيا الوسطى في ظل النظام الدولي الراهن بالنسبة للعراق بحث مقدم إلى معهد الخدمة الخارجية ، دائرة المنظمات والتعاون الدولي ، وزارة الخارجية العراقية، ٢٠٠٥، ص ٨٥-٨٦.

(١٩)-يحيى صالح مهدي الجوراني المصدر نفسة، ص ٨٧.

(٢٠) محمد السيد سليم، آسيا والتحولات العالمية، مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة، ١٩٩٨، ص٣٣٩.

(٢١) يحيى صالح مهدي الجو راني، مصدر سابق، ص٨٦

(٢٢)محمد رضا جليلي، تيري كيليز، جيو- سياسية أسيا الوسطى، (ترجمة علي مقلد) ، دار الاستقلال للثقافة والعلوم القانونية، ط١، بيروت، ٢٠٠١،ص ١٦٤-١٦٥.

(٢٣) وزارة الخارجية العراقية، دائرة علاقات آسيا واسترا ليزيا وأفريقيا، وثائق خاصة عن علاقة جمهورية العراق مع الجمهورية الإسلامية في إيران ، بتأريخ ١٥/١/ ٢٠١٠.

(٢٤)-البحار الأربعة ومصالح العالم، مقال منشور على الشبكة الدولية للمعلومات الانترنيت)،على الرابط التالي:

بتأريخ ٢٠٠٧/٩/٢٠. www.thawra al wehda.gov

(٢٥)-القناة الجافة والأمل الكبير، مقال منشور على شبكة الدولية للمعلومات(الانترنيت)، على الرابط التالي: www.yairaq.net، بتأريخ ٢٠١٠/٣/٢٥

(٢٦)-وزارة الخارجية العراقية، دائرة علاقات آسيا واسترا ليزيا وأفريقيا، وثائق خاصة عن علاقة جمهورية العراق مع جمهورية أذربيجان ، رقم الوثيقة ٤٩٩، بتأريخ ٢٠٠٩/١٠/٢٧.

(٢٧) نبيل الشمري، غاز العراق سيبدأ تغذية نابوكو بحلول ٢٠١٤، مقال منشور على الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنيت)على الرابط التالي، http:// asrar. Al sharq.net، بتأريخ ٢٠٠٩/٥/١٧.